



PROVISIONAL

S/PV.2631
6 December 1985

ARABIC



الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والثلاثين بعد الالفين والستمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الجمعة ، ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، الساعة ١١/٠٠

الرئيسي :	السيد باسولي	(هوركينا فاصو)
الاعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ترويانوفسكي
	استراليا	السيد ولكوت
	بيرو	السيد براون
	تايلند	السيد كامسري
	ترينيداد وتوباغو	السيد ألني
	جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	السيد أودوفينكو
	الدانمرك	السيد بييرينغ
	الصين	السيد لويي ليو
	فرنسا	السيد دي كيمولاريا
	مدغشقر	السيد رابيتا فيكا
	مصر	السيد خليل
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	سيير جون طومسون
	الهند	السيد كريشنان
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد أوكون

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

85-61341/A

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٥٥الاعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود في المستهل أن أشيد ، باسم المجلس ، بسلفي السيد ريتشارد ولكوت ، الممثل الدائم لآستراليا لدى الأمم المتحدة ، على الكفاءة التي أدار بها أعمالنا بوصفه رئيسا لمجلس الأمن خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر . وأنا واثق من أنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن الشكر العميق للسفير ولكوت لما أبداه من مهارة دبلوماسية فائقة في إدارة أعمال المجلس .

إقرار جدول الأعمالأقر جدول الأعمالشكوى أنغولا ضد جنوب أفريقيا

تقرير لجنة التحقيق التابعة لمجلس الأمن المنشأة بموجب القرار (١٩٨٥)٥٧

(S/17648)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أعلم المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أنغولا وبوروندي وجنوب أفريقيا يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المعتادة ، اعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٢٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

حيث أنه لا يوجد إعتراض ، تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد دي فيغوريدو (أنغولا) مقعدا على طاولة المجلس ، وشغل السيد بواكير (بوروندي) والسيد فون شيرندنغ (جنوب افريقيا) المقعدين المخصصين لهما الى جانب قاعة المجلس .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يستأنف مجلس الامن الآن نظره في

البند المدرج على جدول أعماله .

وأود أن أذكر أن المجلس عندما بحث هذا البند في جلستيهِ ٢٦٠٦ و ٢٦٠٧ المعقودتين في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، اتخذ قراره ٥٧١ (١٩٨٥) ، الذي قرر فيه ايفاد لجنة تحقيق الى أنغولا تتألف من ثلاثة من أعضاء مجلس الامن لتقييم الاضرار الناجمة عن الغزو الذي قامت به قوات جنوب افريقيا ، وتقديم تقرير الى المجلس في موعد لا يتجاوز ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ .

وعندما بحث مجلس الامن مرة أخرى هذا البند في جلساته ٢٦١٢ و ٢٦١٤ و ٢٦١٦ و ٢٦١٧ المعقودة في الفترة من ٣ الى ٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ ، اتخذ المجلس القرار ٥٧٤ (١٩٨٥) ، الذي طلب فيه الى اللجنة أن تشمل تحقيقاتها أعمال القصف الاخيرة التي ارتكبتها جنوب افريقيا . وبعد ذلك ، وبناء على طلب اللجنة ، قرر المجلس تمديد الموعد المحدد لتقديم تقرير لجنة مجلس الامن حتى تاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ، وأبلغ رئيس المجلس رئيس اللجنة بذلك .

وقامت لجنة التحقيق ، المؤلفة من السيد محمد كامل عمرو ، ممثل مصر ، (رئيسا) والسيد لزلي راو ، ممثل استراليا ، والسيد فيليب بيراون ، ممثل بيسرو ، بزيارة أنغولا في الفترة من ١٣ الى ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ ، وقدمت في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ تقريرها (S/17648) .

وأود أن استرعي إنتباه أعضاء المجلس الى الوثيقة S/17662 ، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لجنوب افريقيا لدى الامم المتحدة ، والى الوثيقة S/17645 ، التي تتضمن رسالة مؤرخة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لانغولا لدى الامم المتحدة .

السيد خليل (مصر) : السيد الرئيس ، يسرني أن تكون مهمتي الأولى اليوم تهنئتك شخصياً بالعودة إلى رئاسة مجلس الأمن . فقد عهدنا فيك في مناسبات سابقة في هذا المنصب كفاءات لمساها جميعاً . ونحن لا نشك في أن عودتكم إلى ممارسة سلطة الرئاسة في أعلى جهاز في الأمم المتحدة لصيانة السلم والأمن الدولي كفيلة بأن تحقق تطلعاتنا جميعاً إلى تسيير دفة أمور المجلس بسير وسهولة وتوفيق .

كذلك أنتهز هذه الفرصة لأعبر باسم وفد بلادي لسلفكم في هذا المنصب ، السفير ولكوت ، ممثل استراليا - وهي كذلك دولة صديقة لمصر - على تقديرنا للطريقة المثلى التي أدار بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي .

لقد تفضلتم ووجهتم نظر المجلس إلى تقرير لجنة التحقيق التابعة له المنشأة بموجب القرار ٥٧١ (١٩٨٥) والتي كان لمصر شرف رئاستها . وأرجو ، بموافقة المجلس ، من زميلي ، السيد محمد كامل عمرو ، الذي أطلع بمسؤولية رئاسة هذه اللجنة ، أن يقدم تقريرها إلى أعضاء المجلس .

السيد عمرو (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أقدم إلى مجلس الأمن التقرير الوارد في الوثيقة S/17648 للجنة التحقيق المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٥٧١ (١٩٨٥) . ويتذكر أعضاء المجلس أن ولاية اللجنة أنصبت على تقييم الضرر الناجم عن غزو قوات جنوب افريقيا لآنفولا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ . وقد طلب المجلس في قراره ٥٧٤ (١٩٨٥) من اللجنة أن تضمن في تقييمها الضرر الناجم عن عدوان جنوب افريقيا الجديد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ .

وأود بداية أن أعرب عن عميق الشكر والامتنان لزميليّ عضوي اللجنة ، السيد لسلي راو ممثل استراليا والسيد فيليب بيرون ممثل بيرو ، اللذين قدما مساعدة ونمحا قيّمين طوال أعمال اللجنة .

وقد زارت اللجنة جمهورية أنفولا الشعبية من ١٣ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ . وأثناء مكوث اللجنة في أنفولا عقدت اجتماعات في لواندا مع السيد أفونسو فان دونن مبيندا وزير العلاقات الخارجية ، والعقيد بيدرو ماريّا تونها بيدالي وزير

الدفاع ؛ والدكتور فرناندو فرانكا فان دونن ، وكيل وزارة العلاقات الخارجية ؛ والعقيد أنتونيو سانتوس فرانكا فان دونن ، وكيل وزارة الدفاع ورئيس أركان القوات الانفولية المسلحة ؛ والسيد ديسيديرو كوستا ، وكيل وزارة النفط ؛ والعقيد انريكييه تيليس كاريرا ايكو ، قائد القوة الجوية الانفولية ؛ علاوة على مسؤولين آخرين من وزارات العلاقات الخارجية والدفاع والتخطيط والطاقة والتشيد ، ومن امانة الدولة للشؤون الاجتماعية ، ومن اللجنة المركزية للحركة الشعبية لتحرير أنغولا - حزب العمال . وأجرت اللجنة أيضا مشاورات مع ممثلي مت منظمات ووكالات تابعة للأمم المتحدة تعمل في أنغولا فضلا عن ممثلين للسلك الدبلوماسي في لواندا .

وزارت اللجنة بلدة كازومبو التي كانت مسرحا لتدخل جنوب افريقيا فسي ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ . وبسبب العمليات العسكرية الجارية لم يتمكن للجنة زيارة ماينغا حيث جرت في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ عمليات قتالية اشتركت فيها قوات دفاع جنوب افريقيا .

كذلك انتفعت اللجنة بدرجة كبيرة من زيارتها لمقاطعات كواندو كوبانغو ، وكونين ، وهويلا ، وبنغويلا ، التي تحملت في الماضي العبء الاكبر لعمال التحرش والتخريب المسلحة التي قامت بها جنوب افريقيا .

وزارت اللجنة بلدة أونديغا التي احتلتها قوات جنوب افريقيا من آب/اغسطس ١٩٨١ حتى نيسان/ابريل ١٩٨٥ ودمرتها تماما تقريبا . وزارت أيضا مخازن السكك الحديدية ومستودعات النفط في لوبيتو التي كانت هدفا لعمال نسف مختلفة . وفي لواندا ، زارت اللجنة مصفى النفط الذي تعرض لهجوم شنته القوات البحرية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ وأدى الى تدميره جزئيا . وأثناء هذه الزيارات أجرت اللجنة مناقشات مع مسؤولي المحافظات وغيرهم ، علاوة على ممثلي السكان المحليين . وأعطت الزيارات والمناقشات صورة للأثر العام الذي تركته أعمال جنوب افريقيا ضد أنغولا في السنوات السابقة .

وقدمت الحكومة الانغولية مذكرة عرضت فيها آراءها بشأن آثار أعمال جنوب افريقيا ضد أنغولا منذ الاستقلال . وهذه المذكرة ترد في المرفق الاول من التقرير . ولم تقيّم اللجنة الحالة في العقد الماضي لأن هذا كان خارج إطار ولايتها ولأنها على أية حال لا تمتلك الوسائل ولا الوقت لاجراء هذا التقييم .

وفي كازومبو ، استطاعت اللجنة ان تتفقد الضرر الذي لحق بالمباني ومحطة توليد الكهرباء وأجهزة تزويد مياه الشرب علاوة على الضرر النازل بمهبط الطائرات . وتسنى للجنة أيضا إجراء تفقد جوي لجسر على نهر زامبيزي في ضواحي كازومبو نسف قبيل استعادة قوات الحكومة الانغولية للبلدة في ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ . وأجرت اللجنة أيضا مقابلات مع مسؤولي المحافظة وغيرهم ، وتمكنت من مقابلة بعض الجرحى في معركة استعادة كازومبو .

وفيما يتعلق بمافينغا ، التي لم تتمكن اللجنة من زيارتها ، اتاحت لها الفرصة لمقابلة بعض أفراد الجيش الانغولي ممن كانوا على متن طائرات عمودية أسقطتها طائرات جنوب افريقية في مافينغا ، وادخلوا إثر ذلك المستشفى في مينونغوي . واستطاعت اللجنة أيضا ان تقابل لاجئين في مينونغوي كانوا قد أجبروا على الهرب من مافينغا نتيجة للأعمال القتالية في تلك المنطقة . واستندت اللجنة في تقييم ضرر مافينغا على تقييمات الخسائر اللاحقة بالمعدات العسكرية التي قدمتها الحكومة الانغولية مع مقارنتها بمعلومات من مصادر أخرى على النحو المفصل في الفقرتين ٩٠ و ٩١ من تقرير اللجنة .

ومن الجوانب المفجعة للغاية في الحالة الناجمة عن أعمال جنوب افريقيا ، جانب لم يتسن التعبير عنه التعبير الكافي في التقرير ألا وهو محنة السكان المدنيين الذين تحملوا معاناة ومشقة كبيرتين وقد اتضح هذا بشكل خاص بيد أهل كازومبو واللاجئين والمشردين في أماكن أخرى من إنغولا . وقد استجاب المجتمع الدولي من خلال جهود شتى بذلتها أجهزة الأمم المتحدة ، علاوة على الجهود الثنائية ، سعيًا الى تخفيف معاناة المشردين أو المتضررين من الحرب بطرق أخرى . وتؤمن اللجنة بقيام الحاجة الى المزيد من المساعدة الانسانية .

ولكن اللجنة ترى أيضا أن أية مساعدة قد يقدمها المجتمع الدولي لن تنتقم بأى حال من التزام جنوب افريقيا بدفع التعويضات ، كما يطالب بذلك تقرير اللجنة . ونتيجة للاجتماعات التي أجرتها اللجنة في انغولا ، وزياراتها الميدانية ، ومقابلاتها مع شهود العيان للملأحداث في كازومبو ومافينغا ، وكذلك المعلومات الأخرى التي توفرت لديها ، فإنها على اقتناع بانخراط جنوب افريقيا المباشر في الأعمال العسكرية التي جرت في كازومبو ومافينغا في شهرى ايلول/سبتمبر وتشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ .

وتقدر اللجنة ان الأضرار التي لحقت بانغولا نتيجة لعمليات غزو جنوب افريقيا في ايلول/سبتمبر وتشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ ، بمبلغ ٦٨٨ ٥٠٨ دولارات من دولارات الولايات المتحدة . ولم يكن ثمة مناص من أن يكون هذا التقييم تقييما غير كامل ، لأنه لم يأخذ في اعتباره الأصابات والخسائر في الأرواح ، أو آثار أعمال جنوب افريقيا على اقتصاد انغولا ، وذلك لأسباب مبينة في تقرير اللجنة .

وقبل أن أختتم بياني ، أود أن أعرب ، باسمي شخصيا ، وبالنيابة عن زميلتي في اللجنة ، عن شكرنا وخالص تقديرنا لأعضاء الأمانة العامة للأمم المتحدة ، الذين عملوا مع اللجنة ، لما أبدوه من تفان وروح مهنية وإخلاص في أداء الواجب . إن مساعدتهم ، في الميدان وفي المقر الرئيسي على حد سواء ، كانت مساعدة أمامية في إنجاز عمل اللجنة .

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا العميق لما قدمته حكومة انغولا للجنة من تعاون تام ومساعدة مما مكّنها من الاضطلاع بمهامها . ونرحب بصفة خاصة بالانطواء الصريح والواضح الذي تعامل به الوزراء والمسؤولون مع اللجنة . وقد تأثرنا جميعا بحرارة وصدق الشعب الانغولي .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود باسم المجلس أن أشكر رئيس

لجنة التحقيق وعضويها الآخرين على ما أظهروه من حماس وإخلاص في الاضطلاع بالمهام التي أناطها بهم المجلس .

وأشكر أيضا ممثل مصر على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

السيد كريشنا (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى ، أبدأ

بالطبع بتهنئتك على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر كانون الاول/ديسمبر . وأفعل ذلك بارتياح خاص ، لان بلدى وبلدكم لهما تاريخ طويل من التعاون في الأمم المتحدة ، وهنا في مجلس الأمن وفي حركة عدم الانحياز التي ننتمي معا اليها . إن صبركم ومشابرتكم وقدرتكم الدبلوماسية أمور معروفة تماما بحيث لا نحتاج الى تكرار ذكرها . وقد شبت لنا هذه الصفات في مناسبات مابقة عندما دعيتم الى شغل نفس المنصب . ويكفيني أن أقول اننا على يقين من تمكّن المجلس بفضل قيادتكم الحكيمة من التوصل الى نتيجة سريعة ومرضية في صد البند المطروح أمامنا .

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد بالسفير ولكوت ممثل استراليا ، للطريقة الدينامية البارعة التي أدار بها أعمال المجلس أثناء شهر تشرين الثاني/نوفمبر .

نجتمع هنا اليوم لننظر في تقرير لجنة التحقيق التابعة لمجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٥٧١ (١٩٨٥) . وهذا القرار ، الذى اتخذ بالاجماع عقب الهجوم الذى شنته القوات المسلحة لجنوب افريقيا على انغولا في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، أدان بشدة النظام العنصرى في جنوب افريقيا لغزواته المسلحة المبيتة والمستمرة والمتكررة لجمهورية انغولا الشعبية ، وطالب جنوب افريقيا أن تسحب على وجه السرعة ، ودون شرط ، جميع قواتها المسلحة من الاراضي الانغولية . وطالب بدفع تعويض كامل وكاف لجمهورية انغولا الشعبية على الأضرار في الارواح والممتلكات الناجمة عن هذه الاعمال العدوانية ، وقرر ارسال لجنة تحقيق تابعة لمجلس الأمن الى انغولا لتقييم الأضرار .

وكما نعرف جميعا فقد حدث ، حتى من قبل أن تتوجه اللجنة الى انغولا ، أن هاجمت قوات جنوب افريقيا انغولا مرة اخرى ، وعقد اجتماع آخر لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة . إن قرار مجلس الأمن ٥٧٤ (١٩٨٥) ، الذى اتخذ بالاجماع أيضا ، في ٧ تشرين الاول/اكتوبر ، قد كرر ادانة المجلس ادانة قوية للنظام العنصرى في جنوب افريقيا ،

كما نص على أن المجلس يقرر أن يجتمع مرة أخرى للنظر في اتخاذ اجراءات اكثـر فعالية ، وفقا للاحكام الواجبة في الميثاق ، في حال عدم امتثال جنوب افريقيا بهذا القرار .

ان الامل الذي اعربنا عنه جميعا ، أكثر من مرة ، في أن تمتثل جنوب افريقيا لقرارات الأمم المتحدة ، بما فيها قرارات مجلس الامن ، سواء فيما يتعلق بانفسـهـا او أية مناطق أخرى ، لم يتحقق حتى الآن . فبملفها المعتاد ، تتحدى جنوب افريقيا بصورة متكررة نداء المجتمع الدولي وترتكب الاعمال العدوانية ، عملا تلو آخر ، سواء ضد الدول المجاورة أو ضد شعبها . ولا تزال على اقتناع بأن الجزاءات الالزامية الشاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق تمثل الرد الدولي الوحيد الفعال على عناد هذا النظام العنصرى . ونأمل في أن يقتنع ما قريب بهذا الرأى بقية أعضاء المجلس الذين مازالوا يعارضون حتى الآن فرض الجزاءات الالزامية .

أمامنا اليوم تقرير لجنة التحقيق التابعة لمجلس الامن ، التي تكونت من ممثلى استراليا وبيرو ومصر . ونود أولا أن نعرب عن تقديرنا لهؤلاء الاعضاء الثلاثة للعمل الممتاز الذى قاموا به . وأود أيضا أن أضـم صوتي لكم فيما ابديتموه من ملاحظات ، سيدى الرئيس ، معربا عن الشكر لممثل مصر ، السيد عمرو ، رئيس مجموعة التحقيق ، لعرضه للتقرير .

من الواضح أن الفرمة قد سـنحت للجنة لعقد اجتماعات مفيدة مع كبار الزعماء في انغولا والقيام بزيارات للمناطق التي عانت من هجمات جنوب افريقيا . ومن الجدير بالذكر أن اللجنة قد لاحظت أن التكلفة الفعلية للاضرار التي لحقت بانغولا نتيجة لغزوات جنوب افريقيا في شهرى أيلول/سبتمبر وتشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ ، تفوق بكثير المبلغ الذى يزيد عن ٣٦ مليون من دولارات الولايات المتحدة ، الذى قدر بوصفه تكلفة المباني والمعدات التي دمرت ، وحدها . فالتقديرات لا تشمل التعويض عن الخسائر فى الأرواح والاصابات ولا آثار هجمات جنوب افريقيا على معيشة الشعب في المناطق المتضررة أو على الاقتصاد بمجموعه . ولاحظت اللجنة أيضا أن التاريخ الطويل لانتهاكات جنوب

افريقيا لسيادة انغولا له آثار خطيرة بعيدة المدى على اقتصاد البلاد وعلى رخاء شعبها .

ونحن نؤيد النتائج التي خلصت اليها اللجنة بأن هناك حاجة الى تقديم المساعدة الدولية للتخفيف من معاناة الشعب الانغولي الذي تآثر بعدوان جنوب افريقيا ، وخاصة النتيجة التي مفادها أن هذا النداء الموجه الى المجتمع الدولي لا ينبغي بأي حال أو ينتقم من مسؤولية جنوب افريقيا عن دفع تعويض كامل الى الحكومة الانغولية على النحو الذي دعا اليه قرار مجلس الأمن (١٩٨٥)٥٧١ . ومن المؤسف أن نجد ، أن جنوب افريقيا قد رفضت بالفعل تقرير اللجنة ، وان لم يكن مثل هذا التصرف منها بالشيء الجديد .

لقد استضافت انغولا في آب/أغسطس في هذا العام مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز . وقد استطعنا أن نلاحظ بأنفسنا الاضرار والمعاناة التي لحقت بانغولا بسبب استمرار ممارسة جنوب افريقيا الضغط على انغولا . كما استطعنا أيضا أن نكوّن فكرة اولية عن الشجاعة الكبيرة التي يتمتع بها شعب انغولا وتتمتع بها حكومته ، وعزمهما الاكيد على حماية ومون سيادة انغولا واستقلالها وسلامتها الاقليمية ضد كل هجمات جنوب افريقيا وتهديداتها . إن حركة عدم الانحياز مجمعة على التعبير عن تضامنها الشابت مع انغولا حكومة وشعبا ، وعن التزامها تجاهه .

وقد وقفت بلدان عدم الانحياز الى جانب انغولا بثبات ، وستواصل القيام بذلك . والمجلس أيضا ، قد وقف في الماضي الى جانب هذه الدولة العضو . ونأمل أن يفعل ذلك هذه المرة أيضا ، وذلك ليس فقط بمجرد ادانة عدوان جنوب افريقيا والمطالبة بانسحابها الفوري غير المشروط ، وليس بمجرد مطالبة الدول الاعضاء بتقديم المساعدة الى انغولا في اعادة بناء اقتصادها وتعزيز قدرتها الدفاعية ، بل أيضا بمطالبة جنوب افريقيا بدفع تعويض كامل واف لجمهورية انغولا الشعبية عما ألحقته بها من اضرار .

ان تقرير لجنة التحقيق التابعة لمجلس الامن واضح في نتائجه . وعلى المجلس أن يكون قاطعا بالمثل في المطالبة باتخاذ الاجراءات التي يشير بها هذا التقرير . ومن الجلي ان الامر يحتاج الى ممارسة مزيد من الضغط على ذلك النظام العنصرى المتمرد فى بريتوريا . ونأمل في ان يرتفع جميع أعضاء المجلس الى المستوى الذى تتطلبه المناسبة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل الهند على الكلمات

الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم الثاني هو ممثل جنوب افريقيا، الذى أدعوه الى أن يشغل مقعدا على

طاولة المجلس والى أن يدلي ببيانه .

السيد فون شيرندنف (جنوب افريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

السيد الرئيس ، اسحوا لي في مستهل كلمتي أن أقدم لكم - باسم وفد جنوب افريقيا -

أفضل تمنياتنا بمناسبة توليكم رئاسة هذا المجلس خلال شهر كانون الاول/ديسمبر .

في بيان مؤرخ في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، عمم بوصفه الوثيقة S/17662

لمجلس الامن ، رفض وزير خارجية جنوب افريقيا تقرير لجنة التحقيق التابعة لمجلس

الامن المنشأة بموجب القرار (١٩٨٥)٥٧١ . ورفض حكومة جنوب افريقيا للتقرير يجب الا

يدهش أعضاء المجلس . فواضعو هذا التقرير لم يحاولوا القيام بتقييم موضوعي دقيق

للحالة السائدة في انغولا . وانما - بدلا من ذلك - جمعوا وصفا منحازا يحاول ان يلقي

المسؤولية عن الحالة المأساوية في انغولا على عاتق جنوب افريقيا . وكما كان

متوقعا ، فإن التقرير ينشر الكثير من الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة .

وحقيقة الامر ان الحالة في انغولا تعد نتيجة للحرب الأهلية الحالية بين

الحركة الشعبية لتحرير انغولا "مبلا" والاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لانغولا

"يونيتا" . ومن المعروف تماما أن نظام "مبلا" استطاع أن يضع نفسه في السلطة

بمساعدة قوات كوبية ومستشارين سوفيات ، وان الانتخابات الحرة والمنصفة التي كان من

المفروض أن تجرى قبل الاستقلال لم تجر أبدا . فلماذا لم تجر تلك الانتخابات ؟ الجواب

واضح لأن نظام لواندا الشمولي يعلم جيدا انه سوف يخسر أية انتخابات حرة ومنصفة وسوف تكسبها "يونيتا" .

وربما يتساءل المرء لماذا لم تذكر اللجنة شيئا عن القوات الكوبية التي يبلغ عددها ٢٥ ألف فرد ، وآلاف المستشارين السوفييات الذين استوردتهم نظام لواندا الى انغولا لحماية نفسه من شعبه ؟ لماذا لم تبحث اللجنة المعاناة والاستغلال اللذين الحقتهما هذه العناصر بشعب انغولا ، الأمر الذي أدى الى تدمير اقتصاد انغولا ونهب مواردها الطبيعية ؟ وماذا عن الضرر الذي ألحقه بجنوب غربي افريقيا ارهابيو سوابو الذين يعملون من أراضي انغولا ؟ ان أيا من هذه القضايا ، التي هي الاسباب الجذرية للصراع في انغولا ، لم تعالج في تقرير اللجنة لأن الأمم المتحدة ونظام "مبلا" يأملان في اقناع المجتمع الدولي بأن جنوب افريقيا هي المسؤولة بشكل ما عن الحالة المأساوية في انغولا.

ان تقرير اللجنة ليس أكثر من مجرد محاولة واضحة لاعطاء مصادقية لحملة الدعاية التي تقوم بها "مبلا" ضد جنوب افريقيا . وإلا كيف يمكن للمرء أن يفسر ، على سبيل المثال ، النتيجة التي تم استخلاصها في الفقرة ٩٨ من التقرير بأن اللجنة لم تتمكن من زيارة مافينغا بسبب العمليات العسكرية المستمرة هناك ، ومع ذلك فانها تعتقد "ان تقديرات الحكومة الانغولية ... تبين الحالة بدقة" (S/17648 ، الفقرة ٩٨) ؟ ليست هناك محكمة تقبل مثل هذه الشهادة السماعية على علاتها .

من المؤسف ان مجلس الأمن لم يستجب لاقتراح جنوب افريقيا ارسال بعثة لتقصي الحقائق الى المنطقة للتأكد ممن يحارب من ، ومن الذي يوجه العمليات ، وأية اسلحة يجرى استعمالها . ففي تلك الحالة ربما كنا نحصل على تقرير موضوعي يبحثه المجلس . أما في الحالة القائمة ، فإن التقرير المعروف علينا جزء جديد من الحملة الدعائية التي تقوم بها الأمم المتحدة وانغولا ضد جنوب افريقيا . انها مهزلة لن يقبلها أحد ، ونحن نرفضها .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : المتكلم التالي هو ممثل

انغولا .

السيد دي فيغويريدو (انغولا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس يسر وفد بلادي أن يرى ممثل دولة افريقية شقيقة ، تربطها بحكومة بلادي علاقات وثيقة ، يتراءى اجتماعات مجلس الامن خلال شهر كانون الاول/ديسمبر . ومن دواعي الامتنان الشخصي بشكل خاص توليكم الرئاسة في الوقت الذي يبحث فيه المجلس مسألة انغولا . وذلك لانكم كنتم دائما مصدر مساعدة ودعم .

أود في البداية أن أشكر ممثلي استراليا وبيرو ومصر على جهودكم الدؤوبة لاداء الولاية المناطة اليهم من جانب مجلس الامن - ألا وهي زيارة جمهورية انغولا الشعبية ، لتقييم الاضرار الناجمة عن الغزو الذي قامت به قوات جنوب افريقيا ، وتقديم تقرير الى مجلس الامن بشأن استنتاجاته . لقد أدت اللجنة مهمتها بطريقة تستحق التقدير ، وأود أن أنقل لاعضائها ولبعثاتهم وحكوماتهم تقدير انغولا الخالص للطريقة التي انجزت بها اللجنة ولايتها ألا وهي تقييم الاضرار الناجمة عن الغزو الذي قامت به قوات جنوب افريقيا .

لقد وردت استنتاجات اللجنة في تقريرها الى المجلس . واسمحوا لي أن أسجل انه ما من تقرير يمكن أن يوضح بشكل كاف وكامل للعالم الابعاد المأساوية الناجمة عن عشر سنوات من الهجوم الضارى الذي يشنه النظام العنصرى على شعب وارضى انغولا . ما من وصف أو تقييم أو جداول أو حسابات أو تقديرات يمكن أن تأخذ بعين الاعتبار الخسائر التي الحقت بانغولا ، من موت وتدمير وتخريب ، ومن الاهوال التي الحقتها بالوطن هجمات جنوب افريقيا المتكررة والمتعمدة الاشكال .

ان شعب انغولا لم يتح له الوقت لينعم بشمار تحرره ؛ لقد تخضبت أرضنا بدماء ابطالنا الشهداء ، كما سمم العنصريون مياه آبارنا . ان شعب انغولا يعيش في حالة حرب منذ عشر سنوات - ولا يمكن وصف مأساته وخسارته ، ناهيك عن تقييمها بالمال .

ومع ذلك فإن حكومة بلادي تطالب مرة أخرى بالعدل الذي هو من حقها والذي وعد ميشاسق الامم المتحدة ، الذي يقوم مجلس الامن على صيانتة ، بتحقيقه .

ان قرار مجلس الامن (٥٧) (١٩٨٥) " يدعو الى دفع تعويض كامل وكاف لجمهورية أنغولا الشعبية عن الخسائر التي وقعت في الارواح والممتلكات نتيجة لاعمال العدوان هذه " (قرار مجلس الامن (٥٧) (١٩٨٥) الفقرة ٦)

ويشير تقرير اللجنة بصراحة الى ان التكلفة الحقيقية للضرر الذي عانتته أنغولا نتيجة للغزو الذي قامت به جنوب افريقيا في ايلول/سبتمبر وتشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٥ ، أعلى بكثير من التقدير الاجمالي الوارد في التقرير والذي يبلغ ٣٦٦٦ مليون دولار . كذلك يشير التقرير بوضوح الى مسؤولية جنوب افريقيا عن دفع التعويض الكامل الى حكومة أنغولا .

وترجو حكومة بلادي من مجلس الامن ، ان يطلب من النظام العنصرى دفع تعويضات كاملة وفورية لحكومة أنغولا وذلك من أجل إحقاق الحق وفقا لاحكام القانون الدولي .

وفي هذا الصدد ، اسمحو لي ان أذكر المجلس ان تلك هي المرة الثانية التي يطلب فيها المجلس إعداد تقرير . ففي عام ١٩٧٨ ، وبعد عملية الإبادة الجماعية التي قامت بها جنوب افريقيا في كاسنغا ، أعد تقييم مماثل عن الاضرار والخسائر . وحتى اليوم لم يدفع نظام بريتوريا لنا سنتا واحدا . ومع ذلك ، فان عدم دفع النظام العنصرى لديونه لا يعني أن في إمكانه ان يتهرب من المسؤولية القانونية عن أعماله اللاحقة .

إن بيان وزير خارجية جنوب افريقيا الذي عمم بإعتباره الوثيقة S/17662 هو تعبير عن الخوف المرضي من الاجانب وحنون العظمة والاضطهاد والميل الى الحشو الدعائي التي هي من شيم نظام يعيش في حصار من شعبه ، نظام لا تثق فيه القارة التي يقع فيها إقليمه ، نظام أدانة المجتمع الدولي ، وعلقت عضويته الجمعية العامة للأمم المتحدة ، نظام يعيش في حالة حرب مع أبنائه ، نظام ليست له كلمة يعتد بها ، كما ثبت ذلك من انتهاك اتفاقات نكوماتي وانتهاك التأكيدات العديدة التي قدمها النظام

العنصرى للسماحة العديدين لسياسة جنوب افريقيا ، نظام نبذه المجتمع الدولى ، نظام يبني سياسته على أساس لون جلد الانسان ، نظام قالت له في ٢ كانون الاول/ديسمبر امرأة سوداء محرّم عليها الكلام ولكنها شجاعة " أماندا " ومعناها " السلطة " فرددت الجماهير صارخة " أويتو " ومعناها " سوف تكون لنا " .

لسنا في حاجة الى ان نستمع من هذا النظام الا دروس في التاريخ المشوه أعدت لتأييد مزاعمه الباطلة . فهو نظام فقد ثقة ٢٢ مليوناً يشكلون غالبية المواطنين هناك . نظام ينتهك صراحة العديد من أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، نظام تعرض للطرد من معاهدة . يجب على هذا النظام ان يطبق أولاً مبادئ الحرية والكرامة والعدالة داخل حدوده قبل ان يتقدم قاداته العنصريون بإدعاءات باطلة خارج تلك الحدود . واذا ما أردنا المزيد من الأدلة على صحة دعوى أنغولا وعلى سخف إدعاءات بريثوريا فسان تقرير اللجنة يوفر هذه الأدلة .

ويدرك المجتمع الدولي حقيقة انه لولا التأييد العلني والسري ، المباشر وغير المباشر ، الرسمي وغير الرسمي الذى تتلقاه حكومة جنوب افريقيا من حلفائها وأصدقائها ، ما استطاعت جنوب افريقيا ان تنفذ مخططاتها للهيمنة .

وفي هذا الصدد اسمحوا لي ان أقول ان التأييد العلني والسري الذى تقدمه الولايات المتحدة لهذا النظام لتنفيذ محاولاته لزراعة استقرار الحكومات الشرعية ، هو سياسة سببت قدراً كبيراً من الانزعاج بين أصدقاء الولايات المتحدة أنفسهم . واذا ما طبقت هذه السياسة ضد أنغولا ، كما ورد في بعض التهديدات فان افريقيا بكاملها ستجد لزاماً عليها ان تعارض مثل هذا العمل بشدة ، دفاعاً عن مصالحها .

ان حكومة بلادى تناشد مجلس الأمن ان يدين بقوة عدوان جنوب افريقيا على أنغولا وان يطالبها بدفع تعويض كامل وكاف عن الخسائر والاضرار التي وقعت نتيجة لذلك العدوان . إن عدم إدانة المعتدى ومعاقبته ومجازاته شيء يؤدي الى تجرؤ النظام العنصرى على الاستمرار في عدوانه على كل ما يمثله الميثاق . وبقي عليّ ان أتوجه بالشكر لأعضاء مجلس الأمن على اهتمامهم بنا واتخاذهم لاجراء سريع في الموضوع .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل أنغولا على الكلمات الرقيقة

التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي هو ممثل بوروندي ، أدعوه الى أن يشغل مكانا على طاولة المجلس وان يدلي ببيانه .

السيد بواكير (بوروندي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أولا أن

أعرب عن شكرى لمجلس الامن للسماح لي بالتكلم بالنيابة عن وفد بلادي وعن مجموعة الدول الافريقية التي يشرفني ان أتولى رئاستها خلال هذا الشهر . وفيما يتعلق بالبند الذى نناقشه اليوم وهو النظر في تقرير لجنة التحقيق التابعة لمجلس الامن المنشأة بموجب القرار ٥٧١ (١٩٨٥) ، يسعدني ، سيدى الرئيس ان أراكم تتولون رئاسة مجلس الامن ، فخبرتكم في إدارة أعمال هذا المجلس تضمن لنا الدراسة الهادئة للأمور فى انغولا ، كما تضمن لنا أن تدور المداولات في هذا المجلس بروح تسعى الى البناء ، وهو الامر الذى يطالب به المجتمع الدولي وافريقيا ، وذلك اذا أردنا وضع حد للتهديد الذى تفرضه جنوب افريقيا على السلم والامن في الجنوب الافريقي وعلى انغولا بمفصلة خاصة .

إن المهارات والقدرة الدبلوماسية للسفير الامتريالى السيد ريتشارد ولكوت تستحق الاشادة الخاصة . اننا نهنته على الادارة الممتازة - التي نعنيها فيه دائما - لأعمال مجلس الامن في الشهر الماضى .

تستمر كافة الاجهزة الدولية في الإعراب عن قلقها الشديد إزاء استخدام نظام بريتوريا العنصرى للقوة في علاقاته الدولية ، وتدخله العسكرى ضد استقلال الدول المجاورة في الجنوب الافريقي ، وسيادتها وسلامتها الاقليمية ، وانتهاكه للمجال الجوى لتلك الدول ، الامر الذى يؤثر على هدوء الاحوال في هذه الدول وعلى استقرارها . ان جنوب افريقيا تتفاخر بأنشطتها في انغولا .

فلم تكذ تنتهي الحرب في ١٩٧٥ حتى هوجمت انغولا ، وأصبحت منذ ذلك الحين فى حرب مستمرة مع جنوب افريقيا . ويدرك المجتمع الدولي حقيقة ان السبب الاساسي في ذلك هو نظام الفصل العنصرى الذى يعتبر مصدرا لعدم الامن ، ولأعمال العدوان المتكررة ، وللتوتر والصراع الدائمين في الجنوب الافريقي .

إن الفصل العنصري الذي أُعلن بحق إنه جريمة ضد الانسانية ، يعتبر وصمة عار على الضمير العالمي . ولن يكون هناك سلم واستقرار أو أمن في جنوب افريقيا ذاتها أو في الدول المجاورة ما لم يوضع حدّ لهذا النظام . وسوف يتعرض السلم والامن الدوليان للخطر باستمرار .

وإن أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار والإرهاب التي تتعرض لها أنغولا هي جزء من أعمال مشابهة تُرتكب أيضا ضد موزامبيق وبوتسوانا وليسوتو .

إن الدول الافريقية - هي والمجتمع الدولي بأسره - قد أدانت ، ولاتزال تدين ، ممارسات وسياسات إرهاب الدولة التي يتبعها نظام بريتوريا العنصري ضد دول خط المواجهة والبلدان المجاورة الأخرى . وهي تدين أعمال التخريب لاقتصاد هذه البلدان التي يحاول نظام الفصل العنصري الإطاحة بحكوماتها الشرعية ، عن طريق استخدام المرتزقة والعمابات المسلحة ، التي نُظمت ومُوّلت ودُرِّبت في بريتوريا . وينطبق هذا على يونيتا في أنغولا ، التي لا تتمتع بأي تأييد شعبي .

وقد قدّمت الحكومة الانغولية كل دليل على حُسن النية الحقيقية والمرونة السياسية في سعيها من أجل تحقيق حلّ تفاوضي سلمي لمشاكل الجنوب الافريقي . وفي شباط/فبراير ١٩٨٤ وقّعت اتفاق لوساكا مع جنوب افريقيا ، لان سياستها الخارجية قائمة على السعي الى السلم عن طريق الحوار ، وقدّمت في نفس تلك السنة إطارا مفصّلا للمفاوضات يمكن أن يكون أساسا سليما ومنصفا لاستتباب السلم والامن في المنطقة .

أما نظام بريتوريا العنصري فقد ظل من الناحية الأخرى متشددا ومتعجرفا دائما . وقد أبدى سوء نية في المفاوضات مع جمهورية أنغولا الشعبية . ولا يزال يحتل بصورة غير مشروعة جزءا من الأراضي الانغولية ، ويواصل العمليات التخريبية ضد السكان والهيكل الاقتصادية ويتسبب في ضياع الكثير من الأرواح وفي خسائر فادحة في الممتلكات .

إن أي حل تفاوضي في تلك المنطقة ينبغي أن يتحقق عن طريق حل مشكلة ناميبيا على أساس قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ويتطلب أي حل تفاوضي توفّر الرغبة في السلم من جانب كل من الطرفين .

وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر الماضي ، اعتمد هذا المجلس بالإجماع القرار ٥٧١ (١٩٨٥) الذي أدان بقوة النظام العنصري لما يقوم به من عمليات غزو مسلّح مدبرة ومستمرة ومتواصلة ضد جمهورية أنغولا الشعبية ، الامر الذي يشكّل انتهاكا صارخا لسيادة هذا البلد وسلامته الاقليمية ، كما يشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين . وقرر المجلس أن يوفد على الفور الى أنغولا لجنة تحقيق لتقييم الاضرار الناجمة عن الغزو الذي قامت به قوات جنوب افريقيا ولتقديم تقرير الى المجلس في موعد لا يتجاوز ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ .

وفي ٧ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٥ ، وبعد الاستماع الى شكوى ممثل جمهورية أنغولا الشعبية والمبررات المزعومة التي قدمها ممثل جنوب افريقيا ، اعتمد المجلس بالاجماع القرار ٥٧٤ (١٩٨٥) ، الذي أدان فيه بقوة مرة أخرى جنوب افريقيا لعدوانها الاخير المبيّت والذي لا مبرر له على جمهورية أنغولا الشعبية .

وقد طالب مجلس الامن ، في القرارين اللذين ذكرتهما تَوًّا ، جنوب افريقيا بأن تسحب ، فورا وبدون قيد أو شرط ، جميع قواتها العسكرية من الاراضي الانغولية ، وبأن تحترم بدقة السيادة والسلامة الاقليمية لتلك الدولة .

إن تقرير لجنة التحقيق قاطع في هذا الشأن . فهو ينص على ما يلي من بيّن

النتائج التي توصل اليها :

" لم تتمكن اللجنة من زيارة ماينغا حيث جرى الاشتباك مع قوات جنوب افريقيا في أيلول/سبتمبر وتشرين الاول/أكتوبر ، وذلك بسبب العمليات العسكرية التي كانت جارية في المنطقة خلال زيارة اللجنة لأنغولا " (S/17648 ، الفقرة ٩٨) .

وهذا دليل قاطع على أن جنوب افريقيا لاتزال تحتل جزءا من اراضي جمهورية أنغولا الشعبية ، رغم أن مجلس الامن قد طالب بالانسحاب الفوري دون قيد أو شرط لهذه القوات ، ورغم أن أنغولا وجنوب افريقيا وقّعتا منذ سنتين اتفاق لوساكا ، الذي نصّ على انسحاب قوات جنوب افريقيا من أنغولا .

وبيتضح من تقرير اللجنة أن أنغولا قد تعرضت لخسائر بالغة في الأرواح والممتلكات ، كما ورد في الفقرة ٩٩ التي تذكر أنه :

" يجب التأكيد على أن التقديرات المذكورة أعلاه للضرر الذي لحق بكازومبو ومافينغا لا تبين بشكل تام مدى الضرر الذي عانته أنغولا نتيجة للأعمال التي قامت بها جنوب افريقيا في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ . ولا تشمل هذه التقديرات التعويض عن الخسائر في الأرواح والاصابات الذي دعا اليه قرار مجلس الأمن ٥٧١ (١٩٨٥) وذلك لعدم توفر البيانات ذات الصلة المتعلقة بالخسائر في صفوف المدنيين " (المرجع نفسه ، الفقرة ٩٩) .

والدول الافريقية ممتنة للمنظمات الدولية التي قدمت المساعدة الى أنغولا وهي تناشد المجتمع الدولي بإلحاح لزيادة معونته من أجل إعادة البناء .

وغني عن القول أن جنوب افريقيا ملتزمة بتعويض حكومة أنغولا بالكامل وفقاً لقرار مجلس الأمن ٥٧١ (١٩٨٥) . وإن الأضرار التي سببتها اعتداءات جنوب افريقيا تتجاوز ٣٦ مليون دولار أمريكي . وينبغي أن نلاحظ أن جملة الأضرار التي ألحقتها أنشطة جنوب افريقيا بأنغولا منذ ١٩٧٥ الى ١٩٨٥ تتجاوز ١٠ بلايين من الدولارات ، ويجب أن تدفع جنوب افريقيا تعويضا عن ذلك .

في ظل هذه الظروف يتحتم على مجلس الأمن أن يتصرف بسرعة وبحزم رداً على تصرفات النظام العنصري لجنوب افريقيا . وتتوقع مجموعة الدول الافريقية من المجلس أن يدين مرة أخرى غزو جنوب افريقيا لجمهورية أنغولا الشعبية ، وأن يطلب مرة أخرى من نظام برييتوريا احترام استقلال وسيادة أنغولا وسلامتها الاقليمية .

لقد آن الاوان لأن يفرض مجلس الأمن احترام قراراته وسلطته بتنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي يتضمن خطة لانتقال ناميبيا الى الاستقلال . وبهذا يمنع النظام العنصري من استخدام اقليم ناميبيا - وهو اقليم موضوع تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة - في أعمال الغزو المسلح وزعزعة الاستقرار الموجهة ضد جمهورية أنغولا الشعبية والبلدان المجاورة الأخرى .

وينبغي أن يُصَدِّد المجتمع الدولي من جهوده لمساعدة الشعب الناميبي على النضال ضد احتلال ناميبيا غير المشروع . ومن غير المقبول أن تستمر جنوب افريقيا في احتلال اراضي أنغولا ، وينبغي على مجلس الامن أن يواجه التحدي . إن السلم والامن الدوليين يتعرضان للخطر في أنغولا بسبب الاعمال غير المشروعة التي يقوم بها النظام العنصري لجنوب افريقيا .

ويتحمل مجلس الامن مسؤولية صيانة السلم والامن الدوليين وليس بوسعهم أن يظل غير مبالي أو يتصرف بضعف حيال أعمال عدوانية يرتكبها نظام ينتهك القانون الدولي . وينبغي أن تُدَانَ جنوب افريقيا . وينبغي أن تُعَوَّض جمهورية أنغولا الشعبية عن الخسائر البشرية والمادية التي تسببت فيها جنوب افريقيا .

وفي الختام ، أود أن أشكر أعضاء لجنة التحقيق على التقرير الشامل والموضوعي الذي قَدَّموه لمجلس الامن . وأطلب من المجلس باسم مجموعة الدول الافريقية اعتماد ذلك التقرير .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل بوروندي على

الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

معروض على أعضاء المجلس مشروع القرار المقدم من بوركينافاسو ، وبيرو ، وترينيداد وتوباغو ، ومدغشقر ، ومصر ، والهند والوارد في الوثيقة S/17667 . وقد فهمت أن المجلس على استعداد للتصويت على مشروع القرار هذا . إذا لم يكن هناك إعتراض سوف أطرحه للتصويت .

السيد أوكون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية): يطلب وفدي تصويتاً منفصلاً على الفقرة ٦ من منطوق مشروع القرار المطروح علينا . وكما حدث في حالات سابقة مماثلة ، نعتقد أن قبول طلبنا سوف ييسر حصول القرار في مجموعه على أكبر قدر من التأييد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : طلب ممثل الولايات المتحدة

تصويتاً منفصلاً على الفقرة ٦ من منطوق مشروع القرار هذا . إذا لم يكن هناك اعتراض ، سوف أطرح أولاً للتصويت الفقرة ٦ من المنطوق . حيث لا يوجد اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

اجرى التصويت برفع الأيدي

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، استراليا ، بوركينافاسو ،

فاسو ، بيرو ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، جمهورية أوكرانيا

الاشتراكية السوفياتية ، الدانمرك ، الصين ، فرنسا ، مدغشقر ،

مصر ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ،

الهند .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : الولايات المتحدة الأمريكية .

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : نتيجة التصويت كما يلي : ١٤ صوتا مؤيدا مقابل لاشيء وإمتناع عضو واحد عن التصويت . اعتمدت الفقرة ٦ من المنطوق .

والآن أطرح للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/17667 ، بما في ذلك الفقرة ٦ من المنطوق التي بت فيها المجلس توا .

اجرى التصويت برفع الايدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، استراليا ، بوركينا فاسو ، بيرو ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، الدانمرك ، الصين ، فرنسا ، مدغشقر ، مصر ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الهند ، الولايات المتحدة الامريكية .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : هناك ١٥ صوتا مؤيدا . وبذلك يكون مشروع القرار قد اعتمد بالاجماع بوصفه القرار ٥٧٧ (١٩٨٥) . اعطي الكلمة للراغبين من أعضاء المجلس في السماح لهم بالادلاء ببيانات بعد التصويت .

سير جون طومسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني ، سيدي ، أن أرحب بعودتكم الى رئاسة المجلس . ولقد أشبتم بالفعل كفاءتكم ونزاهتكم في ادارة أعمالنا ، ونعلم أنكم ستواصلون العمل بنفس هذا التقليد الممتاز .

وإذ أهنيء سلفكم السفير ولكوت ، وإن سمحتم لي أن أوامل تعبيراتي المجازية المأخوذة من لعبة الكريكت فاني أقول ان السفير ولكوت قد أظهر أن يديه أمينتان وأنه قائد مبدع ، ونحن نشكره .

لقد عبر وفدي عن آرائه في هذا الشأن في بياناته أمام مجلس الأمن في ٣٠ ايلول/سبتمبر وفي ٢ و٧ تشرين الاول/اكتوبر ، وبالتالي لا أجدني بحاجة الى تكرارها .

ونحن جميعا مدينون بالعرفان للأعضاء الثلاثة في لجنة التحقيق التابعة لمجلس الامن المنشأة بمقتضى قرار مجلس الامن ٥٧١ (١٩٨٥) لاضطلاعهم بهذه المهمة الصعبة . وأود أن أعرب عن تقدير وفدي لهم شخصيا . وليس الذنب ذنبهم على الاطلاق في أنهم ، لم يتمكنوا للأسباب الموضحة بالتقرير من زيارة بعض أشد المناطق تضررا ، وتقديم انطباعاتهم المباشرة عن الحالة فيها .

لقد صوتنا تأييدا لمشروع القرار لأن المملكة المتحدة تدين على نحو قاطع اقتحامات جنوب افريقيا للأراضي الانغولية . وأجد لزاما عليّ أن أطلب من سفير جنوب افريقيا أن يوضح ذلك لحكومته . اننا لا نغسر أي شيء في هذا القرار على أنه ينطوي على تأييد لتدخل قوات أجنبية مقاتلة ، أو على تشجيع لسياسة الكفاح المسلح أو على أنه يقع في اطار أحكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . نود أن تنسحب جميع القوات الاجنبية من أنغولا بأسرع وقت ممكن ، وأن تبدأ عملية التوفيق والاعمار بعد سنوات الصراع هناك ، وأن ينفذ فوراً الحل السلمي لمشكلة ناميبيا ، وهو الحل الوارد في اقتراح التسوية وفي القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونحن سعداء إذ استطاع مجلس الامن مرة أخرى أن يتخذ إجراء إجماعيا فيما يتعلق بمسألة أنغولا كما فعل باتخاذ القرارين ٥٧١ (١٩٨٥) و٥٧٤ (١٩٨٥) . ومرة أخرى الفضل يرجع الى ممثل أنغولا الدائم الموقر . إن الاجماع أمر بالغ الأهمية في ايضاح عدم جواز إعتداءات جنوب افريقيا على أنغولا على الاطلاق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل المملكة المتحدة

على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد أوكون (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : يود وفدي أن يفتنم هذه الفرصة لكي يعبر عن سروره اذ يراكم تتراسون المجلس مرة أخرى . ونحن على ثقة من أن المجلس بقيادتكم الحكيمة اللبقة والكريمة ، سوف يعمل في هذا الشهر على نحو مشر .

ونحن نأسف لأنه في سياق الملاحظات عن الحالة المعروضة علينا اختار ممثل أنغولا التطرق الى تخمينات لا داعي لها بشأن السياسة الأمريكية . وحيث اننا نعتقد أن هذه الملاحظات لا علاقة لها بالمناقشة الحالية سوف نقتصر في هذه المرة على تسجيل رفضنا لها .

انتقل الآن الى تصويتنا على القرار . صوت وفدنا مؤيدا قرار مجلس الأمن ٥٧١ (١٩٨٥) الذي أدان جنوب افريقيا لانتهاكها سيادة أنغولا وسلامتها الاقليمية . وكما هو الحال فيما يتعلق بغارة جنوب افريقيا على غابوروني في بوتسوانا ، اختار هذا المجلس أن يوفد لجنة تحقيق الى أنغولا "لتقييم الاضرار الناجمة عن الغزو" . وقد قرأت حكومتي تقرير اللجنة ونرى أن بوسعنا أن نؤيده .

ومع ذلك لم نستطع أن نؤيد ، كما لم نؤيد في الماضي ، أي طلب بالمساعدة في تعزيز البنية العسكرية لانغولا . وكما قلنا في هذا المجلس في مناسبات سابقة ، فإن الجنوب الافريقي يحتاج الى بنادق أقل ومفاوضات أكثر . وحكومتي تسير على درب الدبلوماسية بنشاط وسوف تستمر في ذلك .

للسبب الأنفة الذكر ، في حين امتنعت حكومتي عن التصويت على الفقرة ٦ من المنطوق ، فإنها صوتت تأييدا لمشروع القرار في مجموعه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل الولايات المتحدة

على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

لم يعد هناك متحدثون آخرون . وبذلك يكون مجلس الأمن قد انتهى من المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠